

قرار رقم (٣٤٢) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٢٠١١/ ٥ / ٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص بضباط المرور

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٩٦) لسنة ١٩٩٣ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص بضباط المرور برقم (٤٨٣).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٠/٩/٢٦ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة العامة للمراقبة المالية
٢٠١١/٥/٩

قرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنص المادة (١٧) من الباب الرابع (النظام المالي) بالهيئة العامة للمراقبة المالية
والمادة (٥١) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصين التاليين :-



الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٧) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية ٢% من اجمالى الاشتراكات والموارد السنوية.

الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥١) :

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للأجور وكذلك قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت)، وأقرته الهيئة عن فحص المركز المالى للصندوق.

ثانياً : إضافة بند جديد برقم (٨) للمادة (١٣) من الباب الرابع (النظام المالى للصندوق) نصه كالتالى :-

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٣) :

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالى :
(٨) مليون جنيه على الاكثر لمنح قروض نقدية للأعضاء وبحد أقصى خمسة آلاف جنيه للعضو، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ٣ سنوات وبمعدل استثمار لا يقل عن العائد الوارد بالدراسة الاكتوارية وبحد أدنى ٨% سنوياً.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٦/٩/٢٠١٠.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير
عادل
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦